سياسة آليات الرقابة والإشراف في المؤسسة

2020م

الرياض – حي الخزامى – شارع الأميرة ساره بنت الإمام عبد الله – رقم المبنى: (٧٨٨٥) – الرمز البريدي: (١٢٥٧١) – الرقم الإضافي: (٥٣١٤)
رقم الوحدة: (٥٥) – البريد الإلكتروني: sanabelinstitute@yahoo.com – رقم الهاتف: (٠١١٤٨٤٠١٠٨) ترخيص رقم : (١٦١)

المقدمة:

إن سياسة آليات الرقابة والأشراف تعد مطلبا أساسيا من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في المؤسسة حيث أنها تعمل على تحديد المسئوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها تعزز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات لتمنع مخاطر الفساد والاحتيال، وتعمل على تطوير العملية الإدارية

النطاق:

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في المؤسسة.

أولاً: الرقابة:

التقارير الإدارية :

ان التقارير الإدارية يعتمد عليها اعتماد كلي في تقييم أداء المؤسسة، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى الى مجلي الأمناء لأنه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة، وأن تعد هذه بصفة دورية وبانتظام، ويجب اعدادها بطريقة جيدة وواضحة ومنها:

أ. التقارير الدورية: وتكون هذه من العاملين لمدراءهم بصفة (يومية، أسبوعية، شهرية، فصلية) او بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع أو بعد انتهاء مشروع.
ب. تقارير سير الأعمال الإدارية: وتكون هذه التقارير من المدراء إلى الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.
ت. تقارير الفحص: وتكون لتحليل ظروف مشروع سابقة ولاحقة لتساعد الإدارة العليا على التصرف السليم في توجيه القرارات.
ث. تقارير قياس كفاءة العاملين: وتعد بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء المباشرون لمرؤوسيهم، وتشمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات، ومدى تعاونهم مع فريق العمل.

ج. المذكرات والرسائل المتبادلة: وتكون بين الإدارات والأقسام وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.

التقارير الخاصة :

أ. مراجعة الموازنات التقديرية.

ب. متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات.

ت. مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية.

ث. مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة.

ج. مراقبة ومراجعة المشاريع.

ح. تقارير الملاحظة الشخصية.

المبادئ:

مبدأ التكاملية:

تكامل الرقابة وأساليبها من الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في المؤسسة.

أ. مبدأ الوضوح والبساطة:

سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين ليساهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.

ب. مبدأ الدقة:

إن دقة المعلومة ومصدرها هام بالنسبة للإدارة العليا لأنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة.

ت. مبدأ سرعة كشف الانحرافات والإبلاغ عن الأخطاء:

ان نظام الرقابة وفاعلتيه في المؤسسة لكشف الانحرافات والتبليغ عنها بسرعه وتحديد أسبابها لمعالجة وتصحيح تلك الأخطاء والانحرافات.

المسؤوليات:

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة المؤسسة وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارة واشراف المؤسسة بالاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلمام بها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفي. وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها .

الاعتماد: اعتمد مجلس أمناء المؤسسة في الاجتماع (٩) هذه السياسة في ١٢/ ٨ / ٢٠٢٠م . وتحل هذه السياسة محل جميع السياسات السابقة.

التوقيعات

أعضاء مجلس الأمناء

الاسم	المنصب	التوقيع
د. خالد بن محمد العنقري	رئيس مجلس الأمناء	
الأمير / تركي بن عبدالعزيز ال سعود	عضو	
محمد بن خالد العنقري	عضو	
فيصل بن خالد العنقري	عضو وأمين الصندوق	
إبراهيم بن خالد العنقري	عضو	